تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

هل العراق في دائرة الخطر؟

مصطفى السراي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

هل العراق في دائرة الخطر؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

مصطفى السراي / مدير الأبحاث والدراسات في مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

منذ أن رفع نتنياهو خريطة دول ما اسماها «محور الشر» في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ظهرت فيها مجموعة دول (إيران، العراق، سوريا، لبنان، اليمن)، ومع تكرار خطاب نتنياهو حول صياغة شرق أوسط جديد. تصاعدت الأخبار والأقاويل حول الخطر المحدق على العراق، لاسيما مع بداية تحقيق النبوءات النتنياهوية، فيما حصل سوريا ولبنان، وخصوصاً بعد التغيير في سوريا.

شعر الكثيرون أن المرحلة المقبلة قد تستهدف العراق، وهو شعور متبادل بين سوريا والعراق، لاعتبارات عديدة لا مجال لذكرها هنا. على سبيل المثال، في عام 2003، شعرت سوريا أن التغيير القادم بعد العراق سيكون من نصيبها.

ومع ذلك، تبدو الرؤية في عام 2024 مختلفة على مستوى العراق والمنطقة والعالم. كل ما يُطرح ويُثار بشأن الخطر على العراق يبدو خطرًا شعوريًا غير مادي، بمعنى أنه خطر غير ملموس على أرض الواقع.

لم يشهد العراق حتى الآن أي حراك سياسي، أمني، اقتصادي، أو اجتماعي يعكس هذا الخطر بشكل فعلي. ومع أن هذا لا يعني غياب الخطر تمامًا، إلا أنه يعزز الاعتقاد بوجود رغبة إقليمية ودولية في تجنب وقوع تهديد كبير على العراق. يبدو أن هناك توجهًا لإصلاح المنظومة والنظام من الداخل بطريقة سلسة، مع العمل على تقليل الآثار الاجتماعية الناجمة عن ذلك إلى أدنى حد ممكن. لكن كيف؟ ولكن كيف يمكن تفسير هذا الخطر؟ ولماذا لا تظهر ملامحه بشكل واضح حتى الآن؟
سنحاول في هذه الورقة طرح بعض الأفكار الرئيسية. ليس الغرض الأساسي منها الإجابة الحاسمة عن هذه الأسئلة، بل السعي لفهم الأحداث ومحاولة استيعاب المشهد بشكل أعمق.

لا تغير من الخارج

في النظر إلى الأحداث في المنطقة، نرى أن عملية التغيير الشامل في سوريا، والجزئي في لبنان، لم تتم بقوة خارجية مباشرة، وإنما بإرادة داخلية، ساندها وقواها العامل الخارجي، وربما كان هو المحرك الأساسي (كما في الحالة السورية، على سبيل المثال). لذا، فإن القوى الدولية القادرة على التغيير (وأبرزها الولايات المتحدة) لا تريد أن تتحمل كلفة ذلك، خاصة بعد تجربتي أفغانستان والعراق.

وعليه، فإن التغيير الداخلي هو الأساس، وقد يكون على أشكال عدة: تغيير سياسي، أو أمني، أو تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية تدفع إلى التغيير. والهدف من هذا التغيير هو إعادة رسم مناطق النفوذ الإقليمية بالدرجة الأولى، والدولية بالدرجة الثانية، وأهمها النفوذ الإيراني.

إذ لا يرغب المجتمع الدولي في إنهاء كيان دولة إيران الحالية، ولكنه يسعى للسيطرة عليها بعد توسعها وتمددها في المنطقة بشكل كبير، مع عجز عن السيطرة عليها بالكامل. وهذا العجز لا يتعلق بكيان الدولة الإيرانية ذاته، وإنما باستراتيجيتها التي تعتمد على دعم الفواعل غير الرسمية (فصائل المقاومة).

إن هذه الفواعل لا يستطيع المجتمع الدولي السيطرة عليها أو التعامل معها بشكل طبيعي، لأنها تعمل خارج المنظومة القانونية الدولية، لكنها في الوقت نفسه تشكل جزءًا أساسيًا من المنظومة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية للدول التي تنشط فيها. وهذا ما يجعل التعامل معها أصعب محور يمكن أن تواجهه القوى الدولية، لأنها لا تعتمد على الأسس والقواعد القانونية الدولية المعروفة في العلاقات بين الكيانات (دولة = دولة).

تستفيد هذه الفواعل من الحاضنة السياسية والاجتماعية للدول التي تنشط فيها لتحقيق أهدافها، مما يجعل التعامل معها معقدًا ومركبًا. فمن جهة، ليست هي الفاعل الرسمي والأساسي في دولها، ومن جهة أخرى، تتمتع بحاضنة اجتماعية وسياسية توفر لها الغطاء اللازم. وفي بعض الأحيان، تكون مواقف هذه الفواعل مختلفة عن مواقف دولها، مما يزيد من تعقيد المشهد. فهل تتعامل القوى الدولية مع كيان الدولة التي تنشط فيها هذه الفواعل، حتى وإن كانت مواقف الدولة تختلف عن مواقف تلك الفواعل؟ أم أن التعامل يكون بناءً على سلوك هذه الفواعل واستغلالها غطاء الدولة لتحقيق أهدافها؟

لذلك، فإن أي تغيير يتم يجب أن يكون من الداخل لتغيير هذه المعادلة. وهذا يعني، بشكل أو بآخر، انحسار الدور الإيراني المؤثر في المنطقة، لكنه لا يعني انحسار إيران كدولة، وهو أمر لا ترغب فيه إيران بطبيعة الحال.

لقد أُجبرت إيران على التغيير في سوريا ولبنان، وتصاعد القلق بشأن العراق. ولكن جميع القوى الدولية تدرك أن الوضع العراقي معقد اجتماعياً وسياسياً وأمنياً، ولهذا تحتاج هذه القوى إلى مسار واضح لإحداث التغيير بما لا يؤثر بشكل كبير على هذه الأبعاد الثلاث، لاسيما وأن العراق شهد مراحل تغيير عديدة منذ عام 2003 وحتى اليوم، ولم تكن هذه المراحل بسيطة، وبعضها ما زالت آثاره قائمة، مثل الطائفية وظهور تنظيم داعش.

منطقة الفراغ الاستراتيجي

انطلاقاً من هدف التغيير (تقليل النفوذ الإيراني) تتضح صعوبة وتعقيد المشهد العراقي، إذ لا يتمثل النفوذ الإيراني في العراق بحضور عسكري أو أمنى، أو دعم النظام بشكل كامل، وإنما يتمثل في الجزئيات وهنا يكمنّ التعقيد.

يمتد النفوذ الإيراني مع مجموعة من القوى السياسية الشيعية، وهي ذات القوى التي تمتلك قوة عسكرية وأمنية. هذه القوى بعضها موجود في منظومة الدولة، والبعض الآخر غير موجود، وتمتلك حاضنة اجتماعية واقتصادية وامنية موازية للدولة العراقية الرسمية.

وعليه، يمكن القول إن أي دعم دولي للتغيير لا يتم بسهولة، ذلك لأن هناك أطرافاً تشترك في الدولة العراقية والحكم وعلى علاقة قوية مع المجتمع الدولي، وأبرزها الولايات المتحدة، وهم (الكرد، السنة، جزء من الشيعة) وهؤلاء فواعل رسميين في النظام السياسي، بالتالي لا يمكن إسقاط النظام بالكامل، أو تغيير ملامح النظام بشكل كامل، خصوصاً وأن مراحل بناء النظام الذي سعت الولايات المتحدة والأطراف الدولية جميعاً لإعادة بناءها بعد عام 2003، بدأت الآن بالنمو تدريجياً، بعد سنوات طويلة من الصراع والمعاناة.

إن محاولات التغيير قد تخلق منطقة فراغ كبيرة قد تستغلها إيران لتعزيز نفوذها أكثر في العراق، كما حدث بعد 2003، وتحديداً بعد 2011 عند انسحاب القوات الأمريكية من العراق. وبناءً عليه، يدرك المجتمع الدولي أن التغيير في العراق معقد ومركب وصعب، خاصة في ما يتعلق بإبعاد إيران عن العراق، وذلك لاعتبارات جغرافية وسياسية واقتصادية وأمنية وثقافية.

لكن ما يهم المجتمع الدولي هو إعادة رسم خارطة طريق للعلاقات الإيرانية-العراقية ضمن إطار (دولة = دولة)، وتقليل فعالية جميع المؤسسات الموازية للدولة التي تعمل إيران على دعمها وتعزيز دورها والنفوذ من خلالها.

ماذا يجب أن نفعل؟ وماذا سيتم؟

الإجابة عن هذا السؤال معقدة ومركبة كما هو الحال في الواقع العراقي، لكن يمكن القول إن ما سيتم يتضمن عدة سيناريوهات:

السيناريو الأول: دعم التغيير الاجتماعي
منذ عام 2018، شهدت الساحة الاجتماعية تحولات كبيرة نتيجة ظهور شرائح مجتمعية مختلفة، لاسيما الشباب، الذين يطالبون بالتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأهمها تحقيق الاستقرار وتقليل النفوذ الإيراني. وقد انعكس دور هذه الشرائح على الواقع السياسي، وأثرها ظهر في بعدين:

الاول: أنتج قوى سياسية ذات خطاب قاسي تجاه العلاقة مع إيران.

الثاني: من خلال عدم مشاركتها سياسياً، خصوصاً من خلال الانتخابات للتعبير عن رفضها للقوى السياسية الموجودة والمقربة من إيران في محاولة منهم لتقليل مشروعيتها في فعالية النظام.

لذا، قد يتم دعم هذه الشريحة من المجتمع بشكل أكبر وفي ذات الاتجاهين، وصولاً الى لحظة فقدان هذه القوى السياسية مشروعيتها بشكل كامل.

السيناريو الثاني: بعض القوى التي تتميز بعلاقات وثيقة مع إيران وتمتلك حاضنة اجتماعية وأمنية واقتصادية، استخدمت هذه الحاضنة لخلق وجود سياسي جعلها تدخل في منظومة الحكم الرسمية للدولة، وهذا وفر لها امتيازات كثيرة، أهمها الشرعية السياسية والقانونية، والمقبولية الدولية، إذ من خلال اشتراكاتها في السلطة استطاعت أن تحصل على مناصب قيادية في الدولة، مثل الوزراء، والنواب، والمدراء والسفراء، وهذا جعل المجتمع الدولي يتعامل معها كقوة قانونية، بالتالي، أصبحت هذه القوى تشعر بقيمة وجودها وأهميتها، معتبرةً نفسها فاعلاً رسمياً في السلطة التي حققت لها مكانة ومكاسب، ولابد أن تحافظ عليها.

ممكن لهذه الفئة أن تغير من نهجها السياسي تدريجياً لتندمج بشكل أكبر في منظومة الدولة والحكم، وقد تحصل على الدعم الدولي لتحقيق ذلك، وفي ذات الوقت لا تثير غضب إيران، ضمن قاعدة (نحن أصدقاء) وهذا بدوره سيقود الى تغيير في شكل العلاقة بين الطرفين، بشكل ناعم وسلسل، ويضمن عملية التوازن التي يحاول أن ينتهجها العراق.

السيناريو الثالث: المواجهة بين الدولة الرسمية والدولة الموازية: قد تصل الأحداث إلى طريق مسدود، وتصبح الدولة الرسمية ومؤسساتها تحت مرمى النيران، من خلال أساليب القوة التي قد تستخدمها الأطراف الدولية لتحقيق التغيير، مثل العقوبات الاقتصادية المفروضة على المصارف والشركات العراقية، والعقوبات المفروضة على شركة الطيران العراقية، والموانع المفروضة على منظومات الدفاع العسكرية العراقية، بالإضافة ألى التضييق والعقوبات في ملف الطاقة (النفط والغاز) وخطوط إمداد الطاقة، وغيرها من الأساليب التي ستؤثر على الحياة العامة للدولة والمواطنين، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية وتصاعد وتيرة الغضب الشعبي، مما يستدعي مواجهة من قبل الدولة الرسمية.

مواجهة الدولة الرسمية ستكون في اتجاهين؛ مواجهة التحديات الخارجية وتقليل أثرها من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة الأطراف والمؤسسات الموازية لها التي تستخدم موارد وسلطة ومؤسسات الدولة لتحقيق نفوذها وأهدافها الخاصة، ويكون أثرها سلبي على الدولة.

في هذه الحالة سيتم محاولة عزل هذه الاطراف إلى أبعد حد ممكن وتقليل قوة حاضنتها السياسية والاجتماعية، في القدر الذي يسمح للدولة الرسمية بمواجهتها دون إثارة مشاكل اجتماعية أو حرب أهلية داخلية.

ختاماً

يمكن القول إن السيناريو الأول والثالث هما الأقرب للتنفيذ، وإذا تكلمنا عن التوقيت الزمني، فقد يكون السيناريو الأول في المدى القصير، والسيناريو الثالث في المدى المتوسط، وفي ذات الوقت لا يعني انعدام إمكانية تحقيق السيناريو الثاني، إلا أن ما يعيق تحقيقه هو الحاجة الى تطبيع العلاقات بين هذه الأطراف والمجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويُعد هذا الحل الاختيار الأمثل في المدى القريب للمحافظة على كيان الدولة واستمرار ديمومة الاستقرار، وتحقيق عملية الاندماج المجتمعي أيضاً بين جماهير ومؤيدي هذه القوى والفئات الأخرى، ولا يشعر أي طرف منهم أنه تهديد للآخر أو يحاول السيطرة عليه أو إقصاءه.

وعليه، فإن هذا الأمر يتطلب رغبة وإرادة قوية وحقيقية من القوى السياسية جميعاً في رسم مسار التغيير الذاتي الداخلي، على المستويات كافة، ومن خلال خطط واضحة بالهدف والتوقيت والاتفاق، وكذلك من خلال الاندماج السياسي والاجتماعي والحوار والمشاركة بين جميع الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية والفئات، وأهمها بداية التأسيس لمرحلة التغيير التدريجي الداخلي من خلال إعداد وصعود أجيال شابة جديدة تتمتع بالكفاءات التي تعكس الإرادة الحقيقية في التغيير، والتواصل والتكامل مع البناء السابق، وليس الإزالة أو الإزاحة أو على أسس انتقامية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org